E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات

Parliamentary system in Iraq under a multi-component society

م.م قاسم محسن علوان*
qasim muhsin alwan

- **الملخص**

يهدف البحث الى تسليط الضوء على المشاكل الناتجة عن تطبيق النظام البرلماني في العراق في ضل بيئة غير مناسبه لهكذا نظام وما تواجهه المكونات الاجتماعية ذات العدد القليل من تهميش على المستوى التمثيل السياسي وذلك بسبب اعتماد المحاصصة في توزيع المناصب المهمة في البلد وتطبيق نظام الكوتا في الانتخابات وما نتج عنها من مشاكل ثانوية داخل المكونات نفسها. كما يسلط الضوء على ظهور فكرة الانتمائات الفرعية حتى صارت الانتخابات والاحزاب المشاركة ايضا مصبوغة بهذه الصبغة.

كذلك يحاول البحث في طرح حلول وتوصيات مناسبة لحل هذه المشاكل لاعادة دمج مكونات المجتمع في بودقة المواطنة وتذويب فكرة الانتمائات الفرعية و تغليب فكرة الانتماء الاكبر وهو الانتماء الى الوطن

- **الكلمات المفتاحية:** النظام البرلماني ، المحاصصة ، الانتخابات ، الاحزاب

- **Abstract:**

The research aims to shed light on the problems resulting from the application of the parliamentary system in Iraq under an unsuitable environment for such a system' and what the social components with a small number face from marginalization at the level of political representation, due to the adoption of quotas in the distribution of important positions in the country and the application of the quota system in elections. And the resulting secondary problems within the components themselves. It also sheds light on the emergence of the idea of sub-affiliations, so that the elections and the participating parties also became dyed with this dye. It also tries to search for appropriate solutions and recommendations to solve these problems in order to reintegrate the components of society into the bond of citizenship, dissolve the

* جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية qassem.muhsin@nahrainuniv.edu.iq

idea of sub-affiliations, and give priority to the idea of the greater belonging, which is belonging to the homeland.

- **Key words :**The Perelman system ‘ quotas ‘ election ‘ parties

- **المقدمة:**

إن التنوع الاجتماعي لأي مجتمع هو بلا شك ثروة بشرية بإمكانها أن تدفع بعجلة التطور والتنمية إلى الأمام، ولكن في بعض الاحيان ممكن أن يكون هذا التنوع في ظروف معينة ثغرة من الممكن ان تستغلها القوى الخارجية لتدمير المجتمع والسيطرة عليه. وهناك بعض المجتمعات دخلت دوامة الصراع الداخلي ادى بالأخير الى حرب اهلية بين مكونات المجتمع نفسه.

إن المجتمع العراقي من المجتمعات المتنوعة، فعلى مستوى الحضارات نجد إن العراق شهد حضارات متعددة مثل بابل واشور وسومر واكد...الخ. أما الديانات فأن العراق يحتوي على ديانات متعددة ايضا، فأرض العراق معروفة بأنها مهد الديانات السماوية منذ النبي ادم. وحتى في يومنا هذا مازالت هذه الديانات موجودة فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية والأيزيدية والصابئة...الخ. اما التنوع الاخر فهو تعدد القوميات مثل العربية والكردية والتركمانية والآرامية ...الخ.

إن هذا التنوع اعطى العراق ميزة جعلت من العراق لوحة اجتماعية فسيفسائية جميلة، فاللوحة تكون اجمل بتعدد الوانها.

إن هذه المكونات بحكم تواجدها على ارض واحدة نشأت بينهم سمات مشتركة بالرغم من اختلاف في بعض خصائصهم الخاصة، ولكن بعد عام 2003 شهدت هذه العلاقة بعض التوترات بسبب التحولات السياسية التي رافقت تغيير النظام السياسي الحاكم وما رافقه من تدخلات خارجية في رسم سياسة الدولة. إن اهم العوامل التي اثرت على هذه العلاقة هو آلية تشكيل السلطة التي كانت بتوجيه من بريمر ان تكون مبنية على اساس قومي و ديني وعرقي، وإن كل مكون يشارك على قدر النسبة التي يشكلها من المجتمع[1]، فالمكون الاكبر له الحصة الاكبر والاصغر له الحصة الاصغر، وطبعا لم يتم مراعات الكفاءة و لا الاصلح وهذا ما خلق نوع من التوتر حيث صار يشعر المكون الاصغر بأنه مهمش بسبب نسبة تمثيله السياسي ضئيلة اما المكون الاكبر صار يشعر بان له الحق الاكبر في رسم السياسة العامة للدولة من دون ان يراعي في ذلك حقوق كافة افراد المجتمع. يتزامن مع هذا الفساد السياسي والاداري للأحزاب و غلبة المصالح الشخصية على المصلحة العامة للبلد.

[1] - عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو – بول بريمر – دار الكتاب العربي – بيروت / لبنان

لذلك ارتأى الباحث في تسليط الضوع على اهم الاسباب التي من شأنها ان تأجج الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع و وضياع حقوق المكونات الصغيرة و طرح بعض التوصيات التي من شأنها ان تعزز التعاون بين المكونات من اجل وطن يشعر الجميع فيه بالحماية في ضل قانون يوفر المساواة بين افراده دون تفرقة.

- **اهمية البحث**

تكمن اهمية البحث في سعيه للوصول الى مجتمع متماسك مبني على اساس التساوي في الحقوق والواجبات. حيث ان كل فرد ينال حقه كونه عراقي الانتماء من دون ان يلوح بتهمة التهميش كونه ينتمي الى مكون معين، كذلك توزيع الواجبات على افراد المجتمع بالتساوي من دون ان يشعر احد بانه مغبون كون ان الواجبات عليه اكثر من غيره (فحق الاختلاف لا يعني اختلاف الحقوق) حيث ان تطبيق هذه الفكرة تعطي شعور لدى المواطنين بانهم ينتمون لبلد واحد يضمن تنوعهم من دون تفوات حقوقهم.

- **هدف البحث**

ان الهدف الرئيسي للبحث هو التوصل لنظام سياسي كفيل بجمع جميع مكونات المجتمع بإختلافاتهم و تنوعهم وتنوع توجهاتهم وضمان حصولهم على تمثيل سياسي متساوي. كما يهدف على بناء مجتمع متماسك يستطيع ان يواجه المشاكل السياسية على الصعيد الداخلي و الخارجي.

- **إشكالية البحث**

يطرح البحث عدة إشكاليات منها...

1- هل النظام البرلماني مناسب للمجتمع العراقي؟ وهل يدار بالشكل الصحيح؟

2- هل المجتمع العراقي لديه الفهم الكامل عن طبيعة النظام البرلماني؟

3- هل الاحزاب العراقية لديها القدرة على تطبيق النظام البرلماني من غير ان تتسبب بخلق توتر بين مكونات المجتمع؟

هذه التساؤلات سيتم تحليلها و الاجابة عليها في مباحث هذا البحث من خلال دراسة مكونات المجتمع وبشكل مختصر ومعرفة النظام البرلماني وطبيعة الاحزاب السياسية بعد 2003 ونظام الانتخابات وما هي النتائج المترتبة من كل ذلك وتأثيرها على المجتمع.

- **فرضية البحث**

ان الفرضية التي يهدف اليها البحث هي ان النظام السياسي البرلماني لا يتناسب مع طبيعة الشعب العراقي وان النظام الانسب النظام الشبه رئاسي وسنتناول هذا في متن البحث إن شاء الله.

- **منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج المقارن أي تحليل الوقائع ودراسة نتائجها ومقارنتها مع ما يطمح اليه المجتمع العراقي ثم نقيم إذا ما كان هذا النظام ناجح ام لا.

اولا: مكونات المجتمع العراقي

قبل ان ندخل الى دراسة مكونات المجتمع العراقي علينا ان نتعرف الى طبيعة الشعب و ما هي الطبقات الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع وكيف اثرت على العلاقة بين هذه المكونات

أن الطبقات الاجتماعية في العراق تتألف من عناصر مختلفة ولم يكن من الممكن التمييز بين هذه العناصر فقط من الناحية الاثنية (عرب، كرد، تركمان، وآراميون، وأرمن) او من ناحية طائفية او دينية (شيعة، سنة، مسيحيين، يهود) او بحسب وضعهم الاقتصادي او نفوذهم السياسي او الهيبة الاجتماعية[2]. فهذه التقسيمات تتداخل فيما بينها.

يمكن القول بأن العراق يتكون في العهد الملكي الى ثلاث مناطق دينية وهي مناطق جنوب بغداد وتتكون من غالبية شيعية ومنطقة ثانية هي شمال بغداد وتتكون من غالبية سنية أما المنطقة الثالثة فهي الهلال الكردي و مكون من غالبية سنية ايضا ولكن هذه المناطق تتميز عن المناطق السنية بكونها تتألف من مذاهب متعددة، ومن الجدير بالذكر ان هذه المناطق لم تكن صافية تماما فقد كانت تتخللها بعض المناطق الصغيرة من الطوائف الاخرى. وتلتقي هذه المناطق الثلاث في بغداد وهناك في هذه المناطق الثلاث جماعات غير مسلمة لا تشكل كلها اكثر من 3%، أما قبل هجرة اليهود عام 1947 فقد كانت تشكل 6.7%[3].ومن الملاحظ ان بالرغم من وجود هذه المكونات المتعددة لم تكن هناك أي توترات دينية بينهم بالرغم من ان السلطة كانت سنية وكذلك الاقطاعيين من السنة.

استمر هذا التقسيم لفترة طويلة من الزمن يمكننا القول حتى عام 2003 لأن بعد هذا التاريخ تغير التوزيع السكاني بنسبة قليلة نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة و كذلك الهجرة الى خارج العراق وكذلك الاوضاع الامنية السيئة كان لها دور في تغيير مناطق سكن الكثير من الناس اضافة الى انتشار مناطق السكن العشوائية بشكل كبير والتي لها تسمية محلية (الحواسم) حيث تحولت اراضي كثيرة الى مناطق سكنية كانت في السابق إما اراضي متروكة او اراضي زراعية مملوكة للدولة. وهناك اراضي زراعية

[2] - حنا بطاطو – العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية)- الكتاب الاول ترجمة عفيف البزاز
[3] - المصدر السابق

مملوكة لاشخاص ايضا تحولت الى مناطق سكنية بعد ان تم تقطيعها وبيعها، هذا كله ادى الى تغيير في التوزيع السكاني للبلد.

ولكن العلاقة بين المكونات كانت علاقة اقتصادية بحتة، فلكل مكون له طقوسه و حياته. فمثلا كان الاقطاعيون من السنة هم من يملكون الاراضي الزراعية و كان الفلاحين يعملون بها من الغالبية الشيعة[4].

وقد يخطر على البال التساؤل التالي، أذا لم يكن هناك توتر بين المكونات فلماذا اصبح الشيعة يتركزون في جنوب بغداد والسنة شمال بغداد؟

ان اهم الاسباب التي ادت الى هذا التقسيم هو وجود اضرحة الأئمة عليهم السلام في هذه المناطق مما دفع العراقيين الشيعة الى السكن بالقرب من اضرحتهم ولذلك لان زيارة هذه الاضرحة هي من طقوس المهمة لدى الشيعة. فالسكن بالقرب من هذه الاضرحة يسهل عليهم الذهاب لزيارتها .

ولكن هذا لم يمنع من وجود التجمعات من المكونات الاخرى داخل مناطق تواجد الشيعة في الجنوب خصوصا البصرة وكذلك تجمعات شيعية في المناطق السنية شمال بغداد.

إن هذا التقسيم للمكونات لم يكن عائق امام بناء علاقات بين هذه المكونات فالعلاقة بين هذه المكونات كانت جيدة ويعود سبب هذه العلاقة لعدة عوامل منها :

1- العادات والتقاليد المشتركة بين مكونات المجتمع.

بالرغم من اختلاف الديانات والمذاهب والقوميات إلا ان العادات والتقاليد كانت مشتركة، فمثلا نجد ان عاداتهم في مسألة الزواج و اللباس و الطعام متشابهة و احترام من هم اكبر سنا و الزيارات الاجتماعية[5] ، فهذه العادات ساهمت بشكل كبير في نشوب علاقة جيدة بين افراد المجتمع، وحتى هذا اليوم مازلنا نسمع ذكريات البعض حول جيرانهم اليهود في السابق قبل ان يتم تهجيرهم وكيف انهم يحنون لهؤلاء الجيران. حتى ان بعض العراقيين اليهود المتواجدين خارج العراق اليوم ممن عاشوا في العراق في السابق نرام ينشرون في مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فديو للتعريف عن عاداتهم الاجتماعية العراقية ويعتزون بها بالرغم من انهم تم تهجيرهم خارج بلدهم، ومن هذا المثال يمكن ان نعرف عمق الترابط بين مكونات المجتمع العراقي.

2- المصاهرة والتزاوج:

---

[4] المصدر السابق

[5] - عادات وتقاليد الدول - أبرز العادات والتقاليد في العراق/ أريج عمرو/نُشر في 17 سبتمبر 2022 ، آخر تحديث 21 سبتمبر 2022

ان رابطة الدم من الروابط القوية التي تشد المجتمع العراقي ونستطيع ان نقول بأن لا يوجد قبيلة من قبائل العراق تخلو من التنوع الطائفي وإن وجدت فنجدها لا تمانع من التزاوج من مكون آخر، فنجد عائلة شيعية لا تمانع من التزاوج مع اخرى سنية والعكس كذلك، حتى بين العرب والكرد هناك تزاوج ومصاهرة، اما بين المسيحيين والمسلمين فإن الامر مختلف قليلا بسبب القواعد الدينية التي تحتاج الى تبيين ونحن لسنا في صدد شرح هذه القواعد، ولكن يمكننا ان نرى ان بعض قد تزاوج مع عائلات من دين اخر بعد ان اعتنقوا الاسلام.

3- شعور الانتماء الى بلد واحد:

ان شعور الانتماء الى الوطن من الاسباب الاخرى التي عززت الترابط بين مكونات المجتمع، فالعراق دخل في عدة حروب و وقف الشعب العراقي بمختلف مكوناته جنبا الى جنب لصد العدوان عن بلده وان ابرز هذه الحروب هي الحرب على التنظيمات الارهابية المسمات (داعش) فهذا التنظيم الارهابي قد احتل بعض المدن العراقية و مارس ابشع الجرائم ضد الشعب العراقي وكانت المكونات الغير اسلامية هي المتضرر الاكبر من جرائمهم ولكن العراقيين حاربوه بمختلف مكوناتهم وكانت الحرب ضدهم يدفعها الشعور بالانتماء للعراق والحفاظ على جميع افراده بغض النظر عن انتماءاته الفرعية، وقد شاهدنا كيف ان القوات الامنية العراقية بمختلف تشكيلاتها حافظت على دور العبادة في المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش.

ان التوزيع الديمغرافي لمكونات الشعب العراقي بقي ثابت نسبيا على ما ذكر سابقا بانه يتوزع لثلاث مناطق بالرغم من الحركة السكانية ولكن العلاقة بقيت كما هي. اما بعد عام 2003 شهدت العلاقة بين المكونات بعض التوترات بلغت اوجها عام 2006 عندما قامت جماعة ارهابية بتفجير ضريح العسكريين (الامام علي الهادي و ابنه الحسن العسكري عليهم السلام) حيث كان الهدف من هذا العمل الاجرامي هو خلق حرب طائفية من شأنها ان تهدم كل الاواصر الاجتماعية في العراق ولكن صدرت فتوى من المرجع الاعلى السيد علي السيستاني بضبط النفس وعدم القيام بأعمال انتقامية ضد المكونات الاخرى[6]، من الجدير بالذكر ان هذه الفتوى لم تمنع العمليات الانتقامية تماما فقد حصلت هجمات على بعض المساجد بعد ساعات قليلة من الهجوم الارهابي على الضريح، وانا شخصيا اعتقد بان حتى هذه الهجمات هي مدبرة لخلق حالة الصراع بين المكونات وبالأخص السنة والشيعة.

[6] - مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف 2006/2/22

ثانيا : اسباب نشوء حالة التوتر بين مكونات المجتمع

ان حالة التوتر التي نشأت بين مكونات المجتمع لم تأتي فجئة، ولكن كانت هناك اسباب خلقت هذا التوتر البعض منها كان متعمد والبعض الاخر غير مقصود. ان تزامن هذه العوامل خلق حالة من انعدام الثقة النسبية بين هذه المكونات ولكن يجدر هنا ان نذكر بان انعدام الثقة هذا لم يكن تجاه مكون كامل وانما تجاه فئة معينة ينتمون الى مكون اخر.

يمكن ان نذكر بعض هذه العوامل التي ادت الى هذا التوتر :

1- عمليات تصفية الحساب مع ازلام النظام السابق ممن كان لهم دور في اعتقالات واعدامات تعسفية راح ضحيتها مواطنين ابرياء الامر الذي خلق حالة من التوتر والترقب.

عاش العراقيين مدة طويلة من الزمن في ضل حكم دكتاتوري كان يتعامل مع معارضيه بالحديد والنار، ولم يقتصر هذا التعامل مع معارضيه فقط وانما كل من يشتبه به على انه ينتمي الى اي حزب اخر كان مصيره السجن والمحظوظ يخرج بعد عدة سنين من غير ان يعدم. هذا الأمر خلق حالة من الحنق تجاه السلطة وكل من ينتمي اليها، لذلك كان الكثير يتحين الفرصة للانتقام وكانت افضل فرصة اتيحت لهم هي بعد دخول قوات الاحتلال و غياب القانون وقوى الامن وانتشار السلاح الامر الذي دفع الكثير من الناس ان ينتقموا من اعضاء الحزب المعروفين انهم مصادر لمخابرات النظام والذين كانوا سبب في اعدام الكثير من الناس.

2- تفكك مؤسسات الدولة بقرار من بول بريمر وخصوصا المؤسسات العسكرية والامنية مما خلق وضع انفلات امني غير مسبوق سمح بدخول الكثير من المجرمين الى العراق عبر الحدود.

بعد ما استلم بول بريمر السلطة في العراق وتنصيبه بانه الحاكم المدني في العراق كانت اولى قراراته هي حل المؤسسات العسكرية المتمثلة بالجيش والشرطة في الوقت الذي هرب فيه كل المجرمين من السجون. فغياب العناصر الامنية وانتشار المجرمين خلق حالة من الخوف بين الناس بشكل عام. كذلك فارق هذا التفكك الامني الهجوم على مؤسسات الدولة كافة ونهب محتوياتها، فلم تسلم مستشفى او مصرف او اي دائرة حكومية، بالاضافة الى نهب المنازل التي رحل ساكنوها خوفا من الحرب.

3- وجود قوة اجنبية قامت بعمليات قتل لأفراد من مكون معين وترك جثمانه في مناطق مكون اخر، بالإضافة الى القيام بعمليات تفجير مقصودة شهدها العراقيين بأنفسهم.

ان هذه الجرائم كان لها الأثر الاكبر في خلق حالة من التوتر بين المكونات لان عنصر القوة العسكرية الاجنبية عندما يقوم بعملية قتل يحاول ان يخفي جريمته بأتهام شخص اخر، فكان بعض افراد القوات يقتل بنية التسلية غير آبه بحيات المدنيين[7] .

4- الفساد السياسي للأحزاب.

تشكلت الاحزاب في العراق بعد 2003 على اساس ديني طائفي و قومي حيث دخلت هذه الاحزاب صراع فيما بينها وكل حزب يتحدث باسم مكون معين مما ادى الى انعكاس هذا الصراع على الشارع العراقي. فالتأثير الاول كان واضح في الانتخابات الولى عام 2005 حيث كانت نتائج الانتخابات تبين ان عملية التصويت كانت مدفوعة بعواطف الانتماء الطائفي.

اما الاحزاب فلم ترتقي الى ما كان يأمله الشعب، فكان وضع البلد يتأزم يوم بعد يوم فقد دخلت هذه الاحزاب صراعات فيما بينها من اجل الحصول على مكاسب اكبر فكل حزب كان يحاول ان يحصل على مكاسب اكبر على حساب بقية الاحزاب وقد يصل بهم الامر الى تسقيط الاخرين بتوجيه اتهامات فيما بينهم. ومن جملة هذه الاتهامات هي عمليات تزوير و ابتزاز و طلب الرشوة والى اخره من عمليات الفساد التي نراها ونسمعها في الفضائيات وكل حزب يهدد الاخر بان له ملفات دينه. اما صحة هذه الاتهامات من عدمها اتركها الى القارء.

كل هذه العوامل تظافرت معا في وضع فوضوي خلق ازمة في العلاقة بين المكونات استغلتها عصابات داعش عام 2014 حيث استطاعت ان تسيطر على بعض مناطق العراق. ولكن عام 2016 استطاع العراقيين من جمع شتاتهم مرة اخرى ساعدهم بهذا فتوى الجهاد الكفائي ضد عصابات داعش من المرجع الاعلى السيد علي السيستاني، حيث اثبت العراقيين بانهم مجتمع متكاتف يدافع بعضهم عن الاخر بالرغم من اختلافاتهم، استطاع العراقيين ان يكتبوا بدماء شهدائهم وثيقة اللحمة الوطنية بالرغم مما واجهوه من صعوبات.

ثالثا : تجربة النظام البرلماني في العراق

لم يعهد الشعب العراقي نظاما سياسيا قبل 2003 يعتمد على الانتخابات في عملية انتقال السلطة، فمنذ عام 1920 حيث كان النظام ملكيا وراثي استمر حتى عام 1958 حيث اسقط بانقلاب عسكري وتحول الى جمهوري بقي على هذا الحال حتى عام 2003 كان رؤساء الحكومة يتغيرون بانقلابات عسكرية ايضا. لذلك يعتبر النظام البرلماني جديد كليا على الشعب العراقي.

[7] - (27)اعترافات جندي امريكي عن الجرائم التي قام بها في العراقYouTube -

فما هو النظام البرلماني؟ إن النظام البرلماني ببساطة هو النظام الذي يتم فيه انتخاب السلطة التنفيذية (الحكومة) عن طريق السلطة التشريعية (البرلمان) المنتخبة من قبل الشعب بصورة مباشرة، لذلك اذا سحب البرلمان ثقته من الحكومة كان يجب على الحكومة ان تحل. اما الحكومة لها ان تلجأ الى رئيس الجمهورية لحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة مبكرة. وهكذا يكون لكل منهم سلاح ضج الاخرى كي تكون القوى متوازنة بينهم ولا يستبد احدها على الاخرى[8].

السؤال هنا هل النظام البرلماني نجح في العراق ام لا؟ وهل النظام البرلماني مناسب للشعب العراقي ويستطيع ان يلبي رغباته؟

من وجهة نظر الباحث فإن النظام البرلماني فشل في العراق، والدليل على ذلك هو كثرة المشاكل التي رافقت هذا النظام في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والامنية..الخ. إن فشل النظام البرلماني في العراق ليس بسبب مشكلة في النظام نفسه ولكنه لم يتوافق مع طبيعة المجتمع، فعلى سبيل المثال ان البذرة اذا زرعت في تربة وبيئة غير مناسبة لها لن تنبت. وهناك من يشاطرني الرأي، كما ان هناك آراء اخرى ترى ان النظام البرلماني هو الاصلح للعراق.

أما عن اسباب فشل هذا النظام فتتمثل بطريقة تطبيقه، وانعدام مقوماته في العراق، فالأحزاب السياسية غير مؤهلة والقاعدة الشعبية لا تمتلك الوعي السياسي الكافي للنظام البرلماني. هذا بالإضافة الى وجود قوة الاحتلال التي كانت لديها الصلاحيات الاكبر في ادارة الدولة، حيث اسست حكومة انتقالية وفق رؤيتها وتجربتها المبنية على تجاربهم الخاصة وبيئة و طبيعة مجتمعهم التي لا تشابه بيئة وطبيعة المجتمع العراقي.

ولنعرف اسباب فشله سنتناول بشكل مختصر الاسباب التي ادت الى فشله.

1- الاحزاب السياسية : ان ابسط تعريف للحزب السياسية هو انه مجموعة من الاشخاص تربطهم وجهات نظر متشابهة (ايديولوجية واحدة) تشارك في الانتخابات هدفها الحصول على السلطة او المشاركة فيها. ففي العراق كانت الاحزاب محضورة قبل 2003، فالذي يشتبه فيه بأنه منتمي لحزب اخر غير حزب البعث كان مصيره الاعدام. اما بعد سقوط النظام فقد تعددت الاحزاب واختلفت في توجهاتها وايديولوجياتها. ولكن الصفة المشتركة لكل الاحزاب انها كانت مبنية على اساس إما ديني او طائفي او قومي، فكل حزب كان يدعو باسم مكون معين و يطالب بحقوق ذلك المكون، لذلك فإن اي صراع او

[8] - الانظمة السياسية. د. صالح جواد كاظم/ د. علي غالب العاني. توزيع المكتبة القانونية. بغداد. 1990

تنافس بين الاحزاب كان ينعكس على الشارع بانه صراع بين مكونين وكانت تغذي هذه الفكرة وسائل الاعلام (لنقول عنها) الغير مهنية، هذا بالإضافة الى ان العراقيين من الشعوب التي تتأثر بالعاطفة فكان البعض منهم ينجرف خلف عواطفه ويتأثر بالشعارات الطائفية التي ينادي بها الحزب.

2- تشكيل الحكومة الانتقالية : شكلت الحكومة الانتقالية في 2004/6/28 وكانت هي البذرة الاولى لتشظي مكونات المجتمع سياسيا، فقد شكلت الحكومة على اساس التمثيل السياسي للمكونات بدلا عن التمثيل السياسي القائم على الكفاءة، فقد تم اختيار اعضاء هذه الحكومة من قبل الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) الذي اصر على ان يكون هناك ممثل لكل مكون حيث كان يرى فيهم بأنهم تجمع مختلف عشائريا و وروحيا وسياسيا وغير معتاد على التعاون[9] وإن الاشخاص الذين تم اختيارهم كممثلين لمكون معين قد لا يتفق عليهم افراد المكون نفسه او حتى لا يرغب بهم اساسا. وعلى الرغم من كل ذلك فقد رحب الشعب العراقي بهذه الحكومة رغبة منهم لدفع عجلة الحياة الى الامام ولم يكن احد منهم يرغب بان يرى بلده في حالة فراغ سياسي، فالجميع كان يأمل بان يرى بلده يتقدم.

3- الوعي السياسي : إن الوعي السياسي هو الفهم العام للمناخ السياسي وما يحركه، وهو ايضا إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الاقليمي والدولي[10]، والشعب العراقي يعرف عن السياسة بأن هناك حكومة ورئيسها هو المسؤول الاول والاخير عن كل القرارات في البلد، وهذا الفهم جاء نتيجة حقبة طويلة من الحكم الدكتاتوري نشأت فيه اجيال تتبنى هذا النوع من التفكير. أما فكرة الفصل بين السلطات وتوزيع المهام عليها كانت جديدة ولم يفهمها الكثير من افراد المجتمع العراقي، فالشعب ينظر الى الحاكم بأنه هو من يشرع القوانين ويأمر الحكومة بتنفيذها ويوجه بعقاب من يخالف اوامره.

4- الانتخابات : كان للانتخابات التي حصلت بعد 2003 دور في زيادة التوتر السياسي وذلك لما تخلله قانون الانتخابات من اخطاء في آلية الترشيح و آلية فرز الاصوات وتقسيم المقاعد. فمثلا في 2005 كانت القوائم مغلقة، اي ينتخب الناخب الحزب ككل والحزب هو من ينتخب الفائزين بطريقة تعتمد على التسلسل داخل القائمة [11]. مرت على هذا القانون عدة تعديلات ولكن في كل مرة تكون فيه ثغرة اما في توزيع المقاعد بين الاحزاب الفائزة او في التعامل مع اصوات الاحزاب التي لم تحصل على العدد

[9] - عام قضيته في العراق . النضال لبناء غد مرجو. ترجمة عمر ايوب. دار الكتاب العربي. بيروت-لبنان
[10] - ناجي الغزي. غياب الوعي السياسي لمفهوم الديمقراطية في العراق/حوار المتمدن/ العدد 2579/ 27-2-2009
[11] - قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005

الكافي...الخ. وهذا الامر القى بضلاله على الشعب مما تسبب في انعدام الثقة بين الشعب والطبقة السياسية وذلك بسبب ان نسب المقاعد للأحزاب و الاشخاص تقريبا يبقى نفسه في كل انتخابات.

بناءً على ما تقدم فإن النظام البرلماني لم يكن مناسب للعراق بسبب انعدام المقومات اللازمة لنجاحه، فلا الاحزاب قادرة على التعاون في ما بينها ولا الشعب يعرف كيف تدار الدولة في نظام غير النظام الرئاسي ولا يوجد قانون سليم لإدارة الانتخابات.

رابعا : تمثيل الاقليات في النظام البرلماني في العراق

إن الشعب العراقي كما اسلفنا مكون من عدة مكونات، تتفاوت في اعدادها من مكون للآخر، تعايشت هذه المكونات معا لمدة طويلة من الزمن لم يفكر مكون بقيادة الدولة منفردا عن البقية، او يعتقد مكون بانه اكثرية فله الحق اكثر من الاخرين. كذلك لم تشعر المكونات الصغيرة بأنها في خطر كون تعدادها قليل، كل هذه الافكار ظهرت بعد ان اصرت قوى التحالف في العراق بعد عام 2003 بقيادة بول بريمر على ان تشكل حكومة انتقالية يكون لكل مكون حصة فيها بناء على نسبة تعداده المئوية من مجموع الشعب. خلقت هذه الخطوة نوع من الشعور بالتهميش للمكونات الصغيرة و كذلك شعرت المكونات الكبيرة بأنها هي من يجب ان تقود، (وهذا كله طبعا على مستوى السياسيين وليس الشعب)، حيث نشأ تنافس بين الاحزاب التي تشكلت بصورة احزاب طائفية وقومية كان لهذا التنافس تأثير على الشعب وذلك لما خلق من ضعف في القيادة و انعدام التعاون بين هذه الاحزاب الامر الذي جعل من العراق ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية و الجماعات الارهابية.

السؤال هنا هل ان مكونات المجتمع وخصوصا المكونات الصغيرة نالت حقوقها بالكامل في ضل النظام البرلماني؟ الجواب كلا، الحقيقة ان كل المكونات لم تنال حقها وعاش الشعب العراقي فترة صعبة جدا دفعت ابنائه الى الهجرة من البلد، ولكننا نحاول ان نبين تناسب النظام البرلماني مع طبيعة المجتمع العراقي من عدمه.

ان بالرغم من محاولات الأحزاب من حل قضية المكونات الصغيرة من اجل اشراك كافة فئات الشعب الا ان هذه المحاولات جاءت بنتائج سلبية زادت من تأزيم المشهد السياسي والاجتماعي في العراق وذلك لعدة اسباب.

اولا : ان بعض الاحزاب الكردية انطلقت من فكرة انهم عانوا من نظام صدام الظلم والاضطهاد وحاولت ان تستفيد اكثر من بقية المكونات، اي يعني أخذ حقوق اكثر من بقية المكونات لكونهم اقلية تتكلم بلغة مختلفة. ومكن ملاحظة هذا بشكل واضح في مسالة حصة الاكراد من الميزانية العامة للدولة.

وهذه الفكرة من الممكن ان تتسبب بتمزيق البلد وهذا ما حصل في عام 2017 حيث كان الاكراد يروجون لفكرة انهم لا ينالون ما يستحقونه من حقوق ولذلك يجب الانفصال وتكوين دولة خاصة لهم.

ثانيا : ان نظام الكوتا الذي جيء به من اجل ان يحفظ حقوق المكونات الصغيرة الا ان نتائجه جائت عكسية، حيث ان هذا النظام لا يتفق مع فكرة الديمقراطية القائم على حكم الاغلبية، واقصد هنا الاغلبية السياسية وليست المكونات. فهناك كوتا نسائية و كوتا للأقليات، والمقصود بالكوتا هو تخصيص مقاعد يحصل عليها من يمثل الاقليات بغض النظر عن نتائج الانتخابات. وهذا ما اراه لا يتطابق مع فكرة ان الشعب هو من يختار، وكذلك فهي تروج لانتخاب من ينتمي لمكوني وليس من هو الاصلح.

ثالثا : ان الاعتماد على فكرة الكوتا يخلق شعور لدى المكونات بالتنافر حيث يبقى المكون الكبير يشعر بان حقه مسلوب كونه اغلبية ويشاركه في السلطة من لم يحصل على اصوات، والمكونات الصغيرة تبقى تشعر بخطر التهميش والعزل من المجتمع كون انهم لا يستطيعون ان يوسعوا من تمثيلهم السياسي غير الاعتماد على الكوتا. هذا بالاضافة الى ان ممثلي الاقليات قد يختلفون فيما بينهم عن من يشغل المقعد المخصص لهم وهل هم فعلا ممثلين حقيقيين للمكون ام كونهم نالوا المقعد بنائا على علاقاتهم.

مما سبق يتبين لنا ان بناء الحكومة على اساس المكونات يخلق فجوة كبيرة بين مؤسسات الحكومة وكذلك بين فمكونات المجتمع نفسه، كما يخلق تنافس على من يحصل اكثر من غيره من حقوق وهذا يخلق فكرة (انا لي حقوق مميزة كوني اقلية) ولكن ما يجب ان يكون هو (حق الاختلاف لا يعني اختلاف الحقوق) وهذا يتحقق في ضل نظام رئاسي او شبه رئاسي حيث ينتخب الشعب مرتين الاول من يمثله في البرلمان والثاني ينتخب رئيسا للدولة وبهذا تكون كلتا السلطتين منفصلتين وكل وحدة تعمل بثقة اكبر كونها منتخبة مباشرة من الشعب، فالسلطة التشريعية تستطيع ان تراقب السلطة التنفيذية من دون ان تقيد عملها كما ان السلطة التنفيذية تمارس عملها من دون ان تستبد كون هناك من يراقب عملها.

اليوم وبعد مرورما يقارب 20 سنة على تجربة النظام الديمقراطي نرى الكثير من العراقيين ينادون بالنظام الرئاسي وبعضهم يحن الى النظام الملكي وآخرون ينادون بالدكتاتورية. ان هذا التوجهات المختلفة تنبع من فكرة واحدة فقط وهي انهم يريدون ان يكون رأس السلطة هو المسؤول عن قيادة البلد واذا ما كان هناك اي خلل يستطيعون ان يشخصوا سبب هذا الخلل من دون ان يدخلوا في دوامات الاتهامات في ما بين الاحزاب المشتركة في القيادة. فالعراقيين اليوم لا يريدون استمرار المحاصصة والحكم بالتوافق بين الاحزاب. ونستطيع ان نلمس هذه الفكرة بمجرد ان نسأل اي شخص في الشارع عن طبيعة النظام السياسي الذي يرغب به في قيادة البلد

خامسا : النظام البرلماني و النظام شبه الرئاسي

سنحاول في هذا المبحث ان ندرس معوقات و مقومات النظام البرلماني الذي طبق في العراق و كذلك النظام شبه الرئاسي اذا ما طبق في العراق وهل سيكون ناجح ام لا بناءاً على طبيعة المجتمع العراقي.

1- النظام البرلماني

اولا : معوقات النظام البرلماني في العراق :

لكل نظام لابد من توفر مقومات له لكي ينجح، والمقصود بالمقومات هي البيئة المناسبة، وهذا ينطبق على كل شيء فعلى سبيل المثال اذا اردنا ان نزرع بذرة فلا بد من الاخذ بالحسبان الموسم المناسب لزراعتها و التربة المناسبة لها وكمية الرطوبة في التربة ... الخ.

فالنظام البرلماني لم يجد البيئة المناسبة له في العراق لعدة السباب...

أ- ان النظام الذي طبق في العراق هو نظام برلماني فيدرالي جمهوري.

هذا بدوره لم يستطيع الشعب العراقي ان يفهم هذه التشكيلة من المصطلحات. فالنظام البرلماني يعرف على انه هو نوع من انظمة الحكم ينقسم فيه الحكم بين هيئتين احدهما الحكومة (مجلس الوزراء) والثانية هي البرلمان والذي يتم انتخابه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة. ويجوز فيه للبرلمان سحب الثقة من الحكومة كما يجوز للحكومة بحل البرلمان. فهو نظام يعتمد على التعاون والتوازن بين السلطات.

ان هذا النظام نشاء وفق ظروف معينة في بريطانيا رسمت معالمه وحددت خصائصه، كما انه لم ينشاء فجئة وانما احتاج الى فترة ليست بالقليلة ليصل الى الشكل المعروف اليوم. كما ان الشعب كان له دور في انظاجه وفرضه على الملك آنذاك. ولهذا عند تطبيق هذا النظام على شعب لا يمتلك فكرة كاملة عنه يصاب بالشلل.

فالشعب العراقي وبعد 20 عام على تطبيق النظام البرلماني لا يستطيع ان يفهم معنى ان العراق (جمهوري نيابي) فكيف يمكن ان يكون هناك رئيس جمهورية ولا يمتلك صلاحيات؟! وهذا ليس عيب على الشعب ولكن ولكن الشعب لم يعرف في السابق نظام غير النظم التي يكون فيها رأس الهرم هو المسؤول على الحكم. فأذا اردنا ان نعيب على الشعب بعدم استيعابه لهذا الشكل من اشكال الحكم نكون كمن يحكم على السمكة انها غبية كونها لا تستطيع تسلق الشجرة.فلا البيئة التي تكون فيها النظام البرلماني تشبه بيئة العراق ولا المجتمع يشبه المجتمع العراقي من حيث التقاليد والعادات.

يضاف الى ذلك ان العراق اصبح دولة فيدرالية وهذا يضيف مشكلة اخرى كون ان الاقليم في شمال العراق له حكومة خاصة وعلم خاص وان الحكومة المركزية ليست لها صلاحيات في الاقليم يتنافى مع

الدستور وهذا بسبب طبيعة تشكيل الحكومة القائم على التوافقية والمحاصصة. وهذا طبعا يلقي بضلاله على الرأي العام لدى الشعب فأذا اردنا ان نجري استبيان بين الشعب حول تقسيم السلطات و الصلاحيات نلمس هناك حنق على هذه التقسيمات كون ان الحكومة مقيدة في اتخاذ القرارات او نجده ساخط على الحكومة كونها لا تؤدي عملها بشكل كامل من غير ان يعرف اسباب الخلل في اداء الحكومة، فنرى الناس ترمي بكل اللوم على رئيس الحكومة غير اخذين بعين الاعتبار التوازنات السياسية المفروضة على الحكومة ولا القيود الدستورية التي تركت المجال امام البرلمان للبت في الكثير من القرارات وهذه القرارات تصطدم ايضا بمسألة التوافق السياسي الذي يمكننا القول بانه اصبح معوق امام الكثير من القرارات بسبب انعدام التوافق بين الاحزاب والصراعات بينهم التي تكون في الغالب لاسباب حزبية.

ب–ان الشعب العراقي شعب يغلب عليه طابع البداوة .

ان الموقع الجغرافي للعراق وقربه من شبه الجزيرة العربية جعله يتأثر بالطابع البدوي نتيجة الهجرات التي حصلت في السابق[12]، وهذه الهجرات اثرت عليه بشكل او بآخر. ولذلك نرى الفرد العراقي يتمسك بالعادات القبلية والالتساق بالعشيرة، وطبعا تتفاوت شدة هذا التمسك بالعادات القبلية بحسب الظروف العامة للبلد، فكل ما كانت الحكومة قوية قل تأثير هذه العادات والعكس صحيح. وكذلك من منطقة الى اخرى، فمثلا تكون هذه العادات قوية في القرى والارياق ويقل تأثيرها في المدن. ولكن في الاونة الاخيرة اصبحت المدن ذات طابع قبلي ايضا نتيجة هجرة الفلاح من القرية الى المدينة، وكذلك ضعف الحكومة و مؤسستها الامنية مما جعل الناس تلجأ الى القبيلة لتوفير الامان، وهذا الامر اصبح واقع لا مفر منه.

ان هذه الصفات لها تأثيرها على العملية الديمقراطية حيث حيث توجه القبيلة العام يؤثر على التوجه الخاص لأفرادها، فأذا كان هناك مرشح من قبيلة معينة نجد ان الكثير من افراد قبيلته يدعمونه كونه من قبيلتهم. أنا لا اقصد هنا ان هذا التمسك بالقبيلة امر سلبي ولكنه يؤثر على سير العملية الديمقراطية حيث يتسبب في تشتيت الاصوات وبالتالي يكون عائق امام تشكيل الحكومة التي يجب ان تنبثق من البرلمان.

فأذا كان البرلمانيين غير متفق فيما بينهم يكون من الصعب عليهم اختيار حكومة قادرة على قيادة البلد من دون اي تأثير من البرلمان، فأذا اختلف اعضاء البرلمان فيما بينهم القى بضلاله على الحكومة كون ان الحكومة مشكلة على اساس المحاصصة. وقد لمسنا هذا التاثير في كل الحكومات التي مرت علينا منذ 2003 الى اليوم. ان هذا الاختلاف والتشتت ليس فقط نتيجة الطابع القبلي وانما هو نتيجة لعدة عوامل احداها الطابق القبلي. وطبعا هنا يجدر الاشارة الى ان عدد افراد القبيلة غير متساوي هذا

[12] - دراسة في طبيعة المجتمع العراقي – د- علي الوردي ص6

بالاضافة الى التقسيمات الاخرى (الدينية والعرقية والطائفية) وهذا يترك اثره في نسبة التمثيل السياسي للمكونات على مستوى الحكومة.

قد يرى البعض ان هذا التوجه في اختيار مرشح على اساس الانتماء القبلي امرطبيعي لا اشكال فيه، وانا لا ارى اي اشكال فيه ايضا ولكن في ضل النظام المطبق في العراق قد يعتبر مشكلة. لاننا لو نظرنا الى آلية اختيار الحكومة في العراق نستطيع ان نلمس بوضوع الخلافات السياسية واثرها على سير العملية السياسية. ولكن يمكن ان يكون الانتماء القبلي نقطة ايجابية في حال كان النظام السياسي هو نظام شبه رئاسي وسوف نحدد معالمة لاحقا.

ثانيا : مقومات النظام البرلماني :

لكي ينجح النظام البرلماني في اي بلد لا بد من وجود عدة مقومات يمكن ان نحصرها بالتالي ..

أ- الوعي الثقافي السياسي

ان القاعدة الاساسية التي يحتاجها النظام البرلماني هو وعي سياسي عالي لان غياب الوعي يمكن ان يتسبب في نتائج كارثية في اختيار ممثلين الشعب. فالشعب عادة ما يهتم بالنتيجة ولا يعير اي اهتمام الى الآليات او الطرق المؤدية لتلك النتيجة، فاذا سألنا احد ما في الشارع عن رأيه بأمر معين يخص الخدمات يستطيع ان يجد الحلول بسرعة ولكنها كلها تتحدث عن النتائج اما اذا سألته عن كيفية تحقيق تلك النتائج فلن يكون قادر على الاجابة. وهذا امر طبيعي جدا فأكثر الشعوب وعي في العالم يمكن ان تقع في نفس الخطأ ولكن بنسب متفاوتة. فبعض المجتمعات التي لديها ثقافة سياسية ممكن ان يكون لها تأثير في تحويل سياسة الحكومة الداخلية او الخارجية او تأثير في اتخاذ بعض القرارات، اما ان يرسم الشعب سياسة الحكومة بالكامل فهذا غير ممكن لان الشعب ليس على مستوى وعي واحد جميعهم. وهنا سقراط له رأيه في هذا الخصوص حينما سأل شريكه (اديمانتوس) عن رأيه فيما اذا كان يختار لقيادة سفينه هو راكبها بين شخصين واحد بحار متدرب وآخر راكب عشوائي؟ فكان اختيار شريكه للبحار المتدرب . وهنا يقول سقراط (لمذا نسمح لأي شخص بقيادة سفينة الدولة) فسقراط كان يرى ان المدينة الفاضلة يجب ان تكون بقيادة سلطة شمولية. وهنا انا لا ادعو الى ان تكون السلطة دكتاتورية شمولية وانما تكون ذات صلاحيات اوسع من غير ان تقيد برضى البرلمان حيث اذا تعارضت المصالح يمكن للبرلمان باسقاط الحكومة. وقد حدث في العراق عام 2012 عندما حاول بعض النواب سحب الثقة من رئيس الوزراء لأسباب صراعات حزبية.

ب–الدستور

ان اي نظام يحتاج الى دستور يحدد عمل الحكومة والنظام البرلماني احد تلك الانظمة التي لا يمكن ان تقوم من غير دستور ثابت و واضح يمكن اعتبارهة كمرجع للسلطات في حالة وجود خلاف على امر ما. والدستور العراقي الذي كتب عام 2005 الذي كان يجب ان يكون العمود الفقري للحكومة يوجد فيه بعض القوانين التي لم يقطع الحكم فيها نهائيا فيمكن ان نرى بعض المواد وقد اقترنت بعبارة (ينظم بقانون) فمثلا المادة (9 ثانيا) والمادة (12 اولا وثانيا) حيث ترك الامر للنواب في تحديدها وهنا ترك مجال للخلاف بين النواب. لذلك فالدستور العراقي ضعيف في صياغة بعض القوانين وهذا بسبب ان كتابة الدستور كانت في فترة صعبة احتاج العراق فيها لسن قانون فقط لكي يسير عجلة الحياة تحت ضغط شعبي كبير.

ت–حرية الصحافة

للصحافة دور كبير في تقويم النظام البرلماني فهي حلقة الوصل بين الحكومة والشعب، فدور الصحافة هو عرض ايجابيات وسلبيات الحكومة للشعب وكذلك تنقل صوت الشعب للحكومة وتبين مدى رضى الناس عن اداء الحكومة، فالصحافة عنصر مهم. والعراق من الدول التي ليست للصحافة حرية فيها فهي إما ان تكون تابعة لحزب معين وتحاول ان تلمع صورة ذلك الحزب او هي تعمل لتسقيط حزب آخر او تحاول في تأجيج الناس على الحكومة او في بعض الاحيان تكون مستقلة لكنها مقيدة بالخوف من ان تنتقد احد الاحزاب فتكون في ورطة بسبب ان ذلك الحزب او هذا لديه قوة يمكن ان يستعملها ضدها. فحرية التعبير في العراق مقيدة ليست فقط من قبل الاحزاب ولكن من قبل الافراد ايضا، فاذا ما انتقدنا شخصية معينة وكان لتلك الشخصية اتباع يحبونه فمن الممكن ان نقع في مشكلة مع اتباعه وقد تكون تلك الشخصية متقبلة للانتقاد بصدر رحب . فالصحافة ايضا مقيدة بتوجهات افراد المجتمع ايضا وهذا يعتبر اكبر قيد مفروض على الصحافة، فالشعب العراقي بطبيعته عاطفي يمكن ان يثور او يبرد بسهولة.

ان هذه اهم العناصر اذا وجدت اصبح من السهل ان ينجح النظام البرلماني ولكنها اذا غابت يكون النظام مصاب بالشلل ويمكن ان نحدد بسهولة اذا ما كانت تلك العناصر موجودة في العراق ام لا.

النظام شبه الرئاسي

ان النظام شبه الرئاسي هو نظام مختلط يجمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي حيث يتم انتخاب ممثلين للشعب (اعضاء البرلمان) عن طريق انتخابات مباشرة و كذلك يتم انتخاب رئيس للدولة عن طريق

انتخابات مباشرة ايضا. ان هذا النظام يعطي صلاحية اكبر للرئيس كون شرعيته مصدرها الشعب وليس ثقة البرلمان. فإن هذا النظام اذا طبق في العراق يكون ناجح لعدة اسباب

1- ان العراقيين عرفوا النظام الرئاسي وكذلك الرئاسي الدكتاتوري، فالشعب لديه خبرة في التعامل مع هكذا نظام فأذا طبق النظام شبه الرئاسي يكون من السهل عليهم فهم ابعاد هذا النظام والتعامل معه. لان الشعب العراقي يريد ان يعرف من هي الجهة المسؤولة عن توفير الخدمات لهم و توجيه النقد لها في حالة التقصير في اداء واجبها من غير ان تدخل في دوامة توجيه الاتهامات بين الاحزاب.

2- ان الشعب العراقي على مدار 20 عام منذ 2003 وحتى 2023 كان يمارس عملية الانتخابات بفكرة مشوهه فالناس تنتخب شخص معين ضناً منها بأنه هو من سيمسك رأس الحكومة ولكن تأتي النتائج بخلاف توقعاته حتى اصبح لدى الناس نفور من الانتخابات بسبب انعدام الثقة بنتائج الانتخابات ويمكن ان نلاحظ ذلك في نسبة المشاركة في انتخابات (2018 و 2012) حيث لم تتجاوز نسبة مشاركة الناخبين اكثر من 42% من السكان. فالشعب يريد ان ينتخب ويرى نتيجة انتخاباته مباشرة في رأس الحكومة من دون الدخول في دائرة الاتفاقات السياسية والحزبية داخل البرلمان.

3- في النظام الشبه رئاسي يكون رئيس الحكومة هو المسؤول على تشكيل الحكومة من دون ضغوط من الاحزاب، فتشكيل الحكومة في العراق دائما تكون بتقسيم وزارات الدولة بين الاحزاب ويفرض الوزراء على رئيس الوزراء من قبل الاحزاب التي اعطته الثقة بمقابل ان يقبل بوزراء من حزبهم، وهذا لا يوجد في النظام الشبه رئاسي

4- ان اختلاف مكونات الشعب العراقي الدينية والعرقية والقومية والطائفية يمكن ان تختفي في هذا النظام لان كل مكون يمكن ان يختار من يمثله داخل البرلمان من دون ان يشكل عائق امام تشكيل حكومة. فالشعب يختار رئيس مباشرة فأذا حصد احد المرشحين على اغلبية الثلثين من الاصوات كان هو من يشكل الحكومة واذا لم يحصل احد على تلك النسبة نأخذ اعلى اثنين ويدخلون في استفتاء ومن يحصل على نسبة (50+ 1) يكون هو الفائز برئاسة الحكومة، وبهذه الطريقة يمكن ان تجمع كل مكونات الشعب على القبول بنتائج الانتخابات لأن نتائجها واضحة وملموسة لدى الناس.

5- لا يمكن لرئيس الحكومة ان يتحجج بالضغوط الحزبية اذا ما فشل في اداء واجباته تجاه الشعب وهنا يمكن للشعب ان يشخخ موضع الخلل ولا ينتخب ذلك الشخص مرة اخرى كما لا يمكنه ان يدخل في اتفاقات سياسية وتنازلات لكي يظفر بمنصب رئيس الحكومة مرة اخرى، فاذا فشل لا يمكنه من تجاوز رغبة الشعب. كما ان الشخص الذي ينجح بأداء واجباته فلا يمكن لجه اخرى ان تمنعه من ان ينال

منصب رئيس الحكومة مرة اخرى حتى لو كان ذلك الشخص قد اختلف مع جميع الاحزاب او اذا لم يكن منتمي لأي حزب اساسا.

6- التمثيل السياسي لمكونات المجتمع في النظام شبه الرئاسي. ان اهم السباب التي جعلت من الاقليات الاجتماعية تشعر بالتهميش هو قلة التمثيل السياسي لهم في الحكومة. لان الوضع في العراق حاليا هو كالتالي .. يتم اختيار البرلمان و البرلمان يشكل الحكومة ويتم تقاسم الوزارات في ما بين الاحزاب المتنافسة كل على حسب نسبة الاصوات التي كسبها، وهذا يجعل من المكونات القليلة عرضة للتهميش كون اصواتها قليلة قد تقتصر على مقعد او مقعدين وهذه النسبة لا تشكل ثقل على مستوى التفاهمات اسياسية والتفاوض. اما في النظام الشبه الرئاسي فيكفي ان يكون لهم مقعد واحد يمثلهم وينقل احتياجاتهم للحكومة فهم غير مضرين للدخول في تفاوض مع بقية الاحزاب. هذا بالاضافة الى امكانية الاستغناء عن نظام الكوتا الذي اراه انا شخصيا وجد من اجل كسب المزيد من الدعم السياسي للاحزاب الكبيرة من قبل ممثلين المكونات الصغيرة. كذلك فإن المكونات الصغيرة يمكن ان تنتخب من غير مكونات اذا ما تظمن برنامجه السياسي ما يصبو اليه المكون نفسه.

7- يمكن لهذا النظام ان يستوعب كل الاحزاب السياسية من دون الدخول في دوامة التوافقات نتيجة تشتت الاصوات، فيكفي لكل حزب او كتلة حزبية ان تكتفي بما حصلت عليه من مقاعد وتعمل عمل المراقب للحكومة، كذلك يمكنها ان تشكل تحالفات داخل البرلمان من دون ان يؤثر ذلك على عمل الحكومة، فتكون هذه التكتلات بمثابة معارضة داخل البرلمان.

- **الخاتمة:**

ان لكل دولة شخصية مختلفة عن الاخرى والمقصود بالشخصية هنا هي مجموعة الصفات التي يتميز بها مجتمع الدولة، فشخصية الفرد هي ممثلة للمجتمع كما ان المجتمع هو القالب الذي تسبك به شخصية الفرد[13]. وبما ان الدولة تتكون من حكومة وشعب واقليم فلا بد من ان تتأثر بطبيعة مجتمعها في علاقاتها الدولية وفي سياستها الداخلية ايضاً.

ومن هنا يمكن القول بأن النظام الناجح في دولة معينة ليس بالضرورة يتناسب مع دولة اخرى، لأنه لا يتناسب مع طبيعة المجتمع لتلك الدولة. وبالحديث عن العراق فأن المجتمع العراقي من المجتمعات المقيدة بعادات وتقاليد تحكم ابنائه منذ عقود بغض النظر عن اختلافات بين مكوناته، وايضا هو مجتمع عاطفي تسوده نزعة قبلية تتفاوت قوتها بين الشديدة والضعيفة حسب قوة النظام السياسي، وبما انه منذ

[13] - شخصية الفرد العراقي . الدكتور علي الوردي. الطبعة الثانية 2001. منشورات دار ليلى . لندن

فجر الحضارات لم يعرف غير نظام واحد وهو حاكم يحكم ورعية محكومة، استمرت هذه الفكرة حتى بعد سقوط اخر حضارة وهي البابلية على يد الفرس عام 539 قبل الميلاد وحتى قيام دولة العراق الحديثة 1920 حيث كان النظام ملكيا الى عام 1958 ثم شهد الحكم الدكتاتوري المستبد منذ 1979 وحتى 2003 كل هذه الاحداث التي مرت العراق جعلت من التحول الى النظام البرلماني صعب جدا ولم يتقبله، مثل ما نزرع عضو غريب في جسم اخر.

لذلك كان لا بد من تأسيس نظام ديمقراطي ولكن بالطريقة التي تتناسب مع شعب العراق وأنا ارى ان النظام الشبه الرئاسي هو الامثل حيث يعطي مساحة للشعب ان يختار من يمثله في السلطة التشريعية بما يراه مناسب له كأن ينتخب على اساس مكوناته او من يراه الاجدر في منصب النائب البرلماني وكذلك ينتخب من يقود سياسة الدولة وبهذا يمكن للشعب ان يعرف مضوع الخلل اذا ما حصل تقصير في اداء الواجبات، وليس كما نراه اليوم حيث ان كل جهة ترمي سبب فشلها على الاخرى بحجة ان الشريك لم يؤدي واجبه، فهنا يتهرب الجميع من المسؤولية ويختبئ خلف شركائه.

- **المصادر:**

1-A Year I Spent in Iraq, the Struggle to Build a Hopeful Tomorrow - Paul Bremer - Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut / Lebanon

2-Hanna Batatu - Iraq (Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era until the Establishment of the Republic) - Book One Translated by Afif Al-Bazzaz

3-Customs and traditions of countries - the most prominent customs and traditions in Iraq/ Areej Amr/ Posted on September 17, 2022, last updated September 21, 2022

4-Al-Sistani's office in Al-Najaf Al-Ashraf 22/2/2006

5-https://www.youtube.com/watch?v=pbovngpc9Zo

6-political systems. Dr.. Saleh Jawad Kazem / d. Ali Ghalib Al-Ani. Legal Library Distribution. Baghdad. 1990

7-Naji Al-Ghazi. Absence of political awareness of the concept of democracy in Iraq / Civilian Dialogue / Issue 2579 / 27-2-2009

8-Elections Law No. (16) of 2005

9-A Study in the Nature of Iraqi Society - Dr. Ali Al-Wardi, p.6

10-The personality of the Iraqi individual. Dr. Ali Al-Wardi. Second edition 2001. Dar Leila Publications. London